التقرير أكد ضرورة استمرار سياسة الحكومة بحزم لخفض العجز المالي

«الوطني»: التقدم بالإصلاحات يحقق تحسناً تدريجياً في نمو اقتصاد مصر

قال التقرير الصادر عن البنك الوطني امس السبت لقد شهد نمو الاقتصاد المصري تباطؤا ملحوظا في العام 2016 بعد استمرار شحّ العملة وفشل قطاع السياحة في التعافي بعد أن عانى الكثير من تزعزع الأوضاع الأمنية. إلا أن السلطات قد بدأت بتكثيف جهودها بحلول نهاية العام لإعادة وتيرة النمو إلى مستويات جيدة. وبدأت الحكومة فعلا باتخاذ العديد من الخطوات لتحقيق الإصلاح المرجو كتعويم العملة ورفع أسعار البنزين وفرض ضريبة القيمة المضافة في سعيها للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار. وموافقة صندوق النقد الدولي قد تفتح الطريق امام المزيد من فرص التمويل والاستثمار التي من شأنها دفع عجلة النمو إلى 4 بالمئة5– بالمئة على المدى المتوسط في تقديرنا.

وقد يشهد الاقتصاد ضيقا في السياسة المالية والنقدية خلال العام 2017 فور تنفيذ تلك الإصلاحات الأمر الذي حتما سيفرض العديد من الضغوطات على النمو والتي نتوقع أن يقابلها ارتفاع في الاستثمار الأجنبي والصادرات والسياحة. ومن المفترض أن يساهم تراجع الجنيه الملحوظ وتعويمه في زيادة تنافسية الصادرات المصرية وقطاع السياحة. كما من شأن تراجع الجنيه جذب المستثمر الأجنبي للعودة إلى مصر لا سيما مع وجود دعم حكومي فيما يخص تنفيذ العديد من الإصلاحات بالإضافة إلى تعهدات المستثمرين المتعددة بزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية.

ومع أي إصلاحات ووعود تطلقها الحكومة لابد من وجود بعض المخاوف بشأن ما إذا تمكنت من تحقيقها حسب الخطة الزمنية المقترحة. ومن الطبيعي أن تحاول السلطات التقليل من حدة تضييقها للسياسة المالية والنقدية لتجنب الأثر السلبي على المدى القريب إلا أن التعهدات المالية والاستثمارية والدعم المقدم لمصر من قبل صندوق النقد الدولي جميعها سوف تكون رهن تطورات ملموسة في جدول الإصلاحات. وأي تعثر في التنفيذ سيؤثر سلبا على مصير هذا الدعم وعلى النمو كما سيفرض في الوقت ذاته ضغوطات على الجنيه. كما انه من المتوقع أن يؤثر ذلك على الثقة بين مستثمري القطاع الخاص. من الضروري أن تسير الحكومة بحزم في سياساتها لخفض العجز المالي حتى لو جاء هذا الخفض بصورة تدريجية. وسوف يؤدي ذلك إلى تقليل الحاجة لتمويل العجز من خلال أدوات تمويلية محلية والذي بدوره سيساهم في تضييق السياسة المالية ودعم استقرار الجنيه.

انهيار السياحة

تشير التوقعات إلى تباطؤ ملحوظ في العام 2016 بعد اعتدال وتيرة النمو في العام 2015. فقد تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6 بالمئة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2016 من متوسط العام الماضي البالغ 3 بالمئة. وتشير جميع المؤشرات الى ان النمو قد واصل ركوده خلال الربع الرابع. ومن المفترض أن يتحسن الاقتصاد بصورة تدريجية في العام 2017 بعد تعويم العملة الذي من شأنه زيادة عامل التنافسية وإنعاش ثقة الأعمال. الا ان النمو في السنة المالية 2016–2017 قد لا يتخطى 2.5 بالمئة و5 بالمئة في السنة المالية 2017–2018 والسنة المالية 2018–2019 على التوالي.

وقد أخذ النمو بالتراجع تدريجيا منذ منتصف العام 2015 ودخولا بالعام 2016. إذ بقي مؤشر وزارة التخطيط للانتاج متدنيا خلال معظم تلك الفترة. وتراجع المؤشر في أكتوبر من العام 2016 بواقع 4.9 بالمئة على أساس سنوي. وجاء هذا التدني من تراجع قطاع السياحة وقطاع النقل والمواصلات. ومن المفترض أن يتحسن الانتاج في 2017 بعد تحرير سعر الصرف وموافقة صندوق النقد الدولي على القرض. كما سيستفيد مؤشر الانتاج أيضا من التأثيرات القاعدية وذلك تماشيا مع تلاشي الأثر السلبي الذي خلّفه تراجع قطاع السياحة.

كما ظهر أيضا هذا التباطؤ في مؤشر «ماركت» لمديري المشتريات محافظا على مستوى ما دون 50 منذ اواخر العام 2015. وبالفعل فقد بلغ متوسط المؤشر 46 خلال 2016 وهو مستوى يتماشى مع وتيرة نمو في الناتج المحلي الإجمالي تقل عن 2 بالمئة. وظل المؤشر متدنيا خلال ديسمبر عند 42.8 ما يشير إلى أن النشاط لم يستفيد بعد من تعويم العملة وقرض صندوق النقد الدولي.

المخاوف الأمنية

يعتبر تراجع قطاع السياحة في مصر أحد أهم أسباب التباطؤ في الاقتصاد المصري. إذ تأثر نشاط السياحة بصورة ملحوظة بعد حادثة إنزال الطائرة الروسية عند إقلاعها من مطار شرم الشيخ في أكتوبر من العام 2015. فقد جاءت هذه الحادثة في وقت عصيب للسياحة المصرية وسط محاولات للتعافي من التقلبات التي شهدتها نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية. وتشير بيانات السياحة لشهر سبتمبر من العام 2016 إلى استمرار التراجع. فقد تراجع عدد الزائرين بواقع 41 بالمئة على أساس سنوي وعدد الليالي بواقع 45 بالمئة على أساس سنوي.

الضوابط الرأسمالية

قررت السلطات في شهر نوفمبر تعويم العملة بعد أن جاهدت لفترة ست سنوات للحفاظ على ارتباطها بالدولار الأميركي. وقد تم تخفيف الضوابط الرأسمالية التي تم تطبيقها منذ العام 2011 بشكل تدريجي كما سمح البنك المركزي المصري للبنوك بتداول العملة بدءا من الثالث من نوفمبر. وقد تراجع الجنيه بنسبة تجاوزت 50 بالمئة مقابل الدولار منذ ذلك الوقت ليستقر عند ما يقارب 18.2 للجنيه مقابل الدولار وذلك بحلول التاسع عشر من ديسمبر متراجعا بواقع 57 بالمئة خلال العام 2016.

تعويم العملة

ارتفعت أسعار البنزين بواقع 30 بالمئة50– بالمئة بعد قرار تعويم العملة الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة أثر تراجع الجنيه على الموازنة إلا أنه قد تسبب أيضا في ارتفاع أسعار المستهلك في الوقت ذاته. وقد كان معدل التضخم مرتفعا في العام 2016 بعد أن تسارع إلى ما يقارب 14 بالمئة بحلول شهر أكتوبر من العام 2016. وقفز التضخم في نوفمبر إلى 19.4 بالمئة ومن المتوقع أن يبقى عند هذا المستوى لمعظم العام 2017 قبل ان يتراجع لاحقا في عامي 2017 و2018.

وتوجه البنك المصري المركزي لرفع أسعار الفائدة خلال نوفمبر من أجل كبح معدل التضخم ودعم الجنيه. فقد رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بواقع 300 نقطة أساس رافعا سعري الإيداع والإقراض إلى 14.75 بالمئة و15.75 بالمئة على التوالي. وكان قد رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بواقع 300 نقطة أساس في ثلاث حقبات خلال الإثني عشر شهرا الماضيين التي سبقت قرار التعويم. ومن المتوقع أن يحافظ البنك المركزي على ضيق سياسته المالية خلال الأشهر المقبلة تماشيا مع ضيق سياسة الحكومة المالية والتي تنص عليها خطة الإصلاح.

سياسة مالية

لا يزال العجز المالي كبير نسبيا ومصدر أساسي لعدم توازن الاقتصاد المصري. وقد تعهدت الحكومة ببذل جهودا لتقليل العجز والتحكم به من أجل البدء بخطتها الإصلاحية ونيل موافقة صندوق النقد الدولي على القرض. إذ قامت السلطات بإسراع العمل على تشريع قانون ضريبة القيمة المضافة في أغسطس 2016 كما توجهت للتقليل من إنفاقها من خلال التحكم بالإنفاق على الرواتب وتخفيض الدعوم الحكومية. إذ من المفترض أن تساهم هذه الخطوات بتقليل العجز إلى ما يقارب 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016–2017 من 12 بالمئة تقريبا العام الماضي. كما من المتوقع أن يتحسن العجز إلى ما يقارب 8 بالمئة و6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017–2018 و2018–2019 على التوالي.

التمويل المحلي

لجأت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى مصادر التمويل المحلية بصورة كبيرة لتمويل العجز لا سيما البنوك المحلية. وقد ترك ذلك أثره على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وعلى انتعاش عرض النقد. إذ ارتفعت المطالب على الحكومة خلال السنوات الست الماضية من 25 بالمئة من نسبة الأصول إلى 56 بالمئة في أغسطس 2016 بينما تراجع في المقابل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى أقل من 25 بالمئة من أصول البنوك.

ومن المتوقع أن تقل الضغوطات على التمويل المحلي في المدى المتوسط تماشيا مع تحكم الحكومة بالعجز ومن خلال التمويل الخارجي بشكل رئيسي. وسيكون التمويل من خلال 20 مليار دولار المقدمة عن طريق العديد من الجهات والدول المختلفة كما سيكون لأسواق الدين دورا كبيرا أيضا في هذا الشأن. إذ تعتزم مصر إصدار سندات عالمية بقيمة 3 إلى 5 مليار دولار في المستقبل القريب.

وقد ساهم قرار صندوق النقد الدولي بالموافقة على إقراض مصر في تحسين عوائد مصر السيادية. وقد بلغت العوائد على سندات مصر المقومة بالدولار والمستحقة في العام 2040 8.5 بالمئة وذلك في منتصف شهر ديسمبر. بينما لم يشهد الفارق بين تلك السندات وسندات الخزينة الأميركية أي تغير يذكر عند ما يقارب 540 نقطة أساس قبل الموافقة على قرض صندوق النقد الدولي إلا ان بقيت الفارق قد تراجع بشكل واضح مقارنة بمستواه قبل الموافقة على القرض عند 600 نقطة أساس.

الحساب الجاري

استمر الحساب الجاري بالتراجع خلال العام 2016 واتسع العجز إلى 9.7 بالمئة مليارات دولار خلال النصف الأول من العام 2016. واتسع العجز إلى5.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة اثني عشر شهرا مقارنة بالعام الماضي عند 3.7 بالمئة. وتسبب كل من هبوط الإيرادات السياحية وتراجع تحويلات العمالة والمنح الرسمية الأجنبية بتدهور الحساب الجاري. بالمقابل تراجع العجز في الميزان التجاري بواقع 13 بالمئة نتيجة تراجع الواردات بينما حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر على قوته ليشكل ما يقارب 2.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الاثني عشر شهرا في حتى الربع الثاني من العام 2016.

وشهدت الاحتياطات الأجنبية تحسنا بحلول نهاية العام 2016 وذلك تماشيا مع بدء مصر تنفيذ الخطة الإصلاحية بدعم من صندوق النقد الدولي. إذ أضافت العديد من الجهات الدعم المالي لمبلغ 12 مليار دولار التابع لصندوق النقد الدولي والتي تمت الموافقة عليه في نوفمبر الماضي. وساهم ذلك في رفع الاحتياطات إلى 23.1 مليار دولار بحلول نهاية نوفمبر من العام 2016 ما يساوي 4.5 أشهر من الواردات والتي تعد أعلى المستويات المسجلة منذ أكثر من خمس سنوات.

ومن المفترض أن يساهم قرار تعويم العملة في مطلع نوفمبر في التخفيف من الضغوطات على الاحتياطات. وسيخف تراجع الاحتياطات بشكل كبير لا سيما مع قرار البنك المركزي المصري بإنهاء سياسة دعم الجنيه. فقد تراجع الجنيه بنسبة تتجاوز 50 بالمئة كما من المتوقع أن تساهم السياسة المالية المتشددة في دعم استقرار الجنيه مع انخفاض التضخم وعودة الاستثمار الأجنبي إلى مصر.

بورصة مصر

شهدت بورصة مصر أداء استثنائيا خلال العام 2016 لا سيما بعد قرار تعويم العملة. وقد سجلت البورصة انتعاشا في مارس بعد أن تراجعت لتعاود بعد ذلك الارتفاع بعد هبوط الجنيه بنسبة تجاوزت 50 خلال نوفمبر 2016 بعد تعويم العملة. فقد ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مصر بواقع 76 بالمئة خلال 2016. رغم ذلك فأن السوق لم تعوض المستثمر الأجنبي عن التراجع في العملة كاملا مع تراجع مؤشر مورغان ستانلي المقوم بالدولار والذي تراجع بنحو 11 بالمئة خلال السنة.

مؤشر الإنتاج

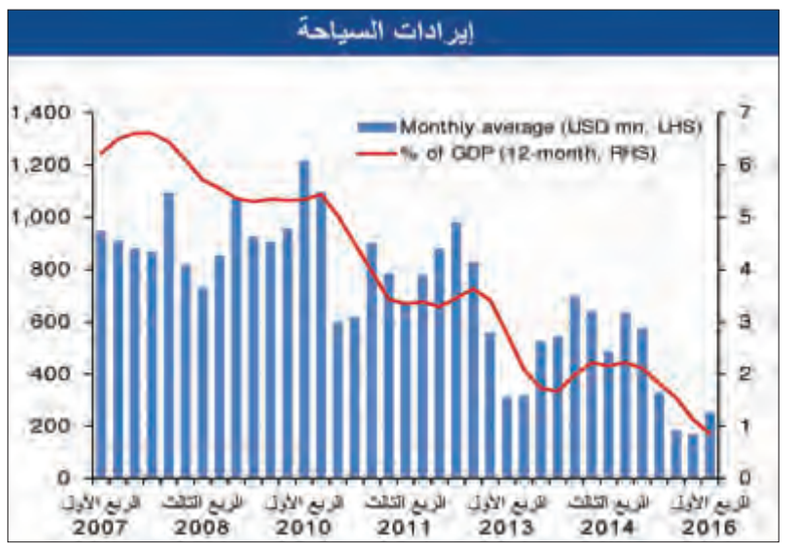

إيرادات السياحة

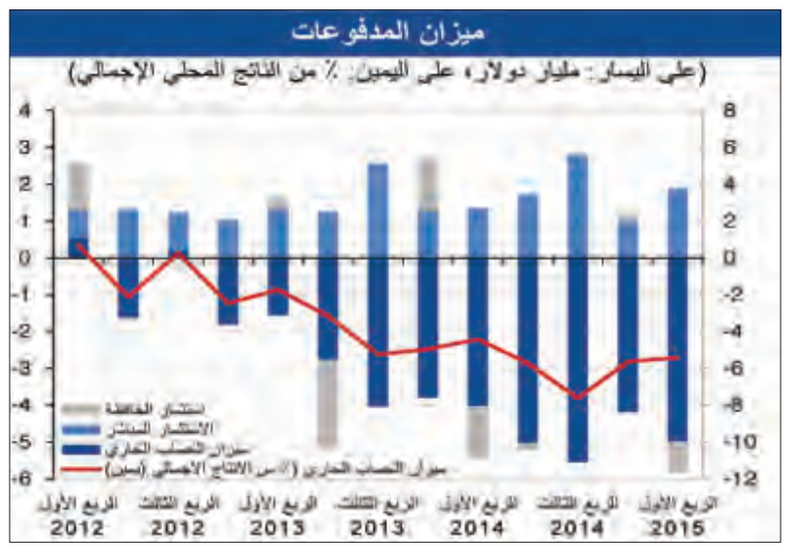

ميزان المدفوعات

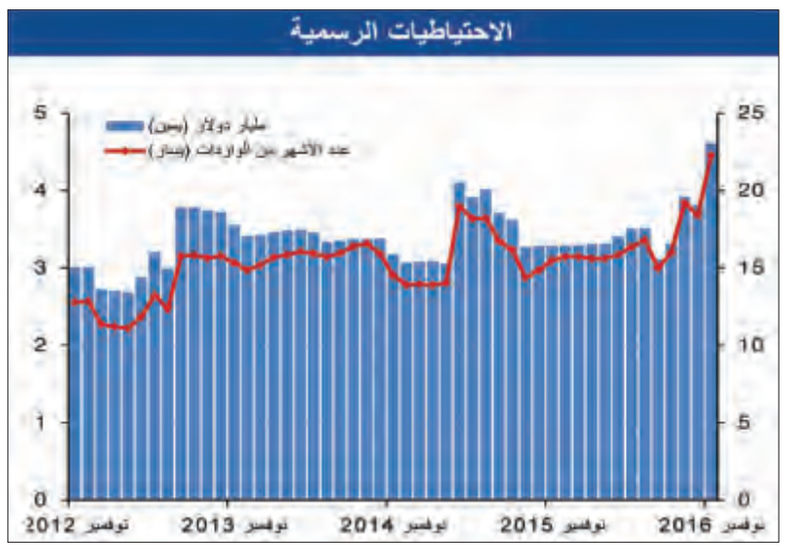

الاحتياطيات الرسمية

- ثبات النمو عند 2.5 بالمئة ليتحسن لاحقا في السنتين الماليتين 2017-2018 و2018-2019
- تعويم الجنيه من شأنه التخفيف من مسألة شحّ العملة التي وقفت عائقا أمام النشاط الاقتصادي
- تراجع العجز إلى 10 بالمئة من الناتج المحلي في حال الالتزام بسير الإصلاحات المالية
- التضخم قد يتراجع بصورة أكبر تماشيا مع تضييق السياسة المالية ما سيساهم في استقرار الجنيه

التزاما بقيم الشركة للمساهمة في تعزيز سلامة المجتمع

ياكو تختتم حملة «كن سببا في إنقاذ حياة» للتبرع بالدم

بدر الطريجي وريم الرضوان

جانب من الحملة

الحملة لاقت نجاحا كبيرا

اختتمت شركة ياكو الطبية،، حملة «كن سببا في إنقاذ حياة» للتبرع بالدم، والتي أقيمت في مقر الشركة الرئيسي بالتعاون مع بنك الدم المركزي بهدف زيادة مستوى الوعي العام بأهمية التبرع بالدم ومدى تأثيره في إنقاذ حياة الكثيرين.

وقد تم تجهيز قاعة مخصصة لاستقبال المتبرعين وتم إطلاق المبادرة بحضور الدكتور بدر الزيد الطريجي، الرئيس التنفيذي لشركة ياكو الطبية، والدكتورة ريم الرضوان، مدير إدارة خدمات نقل الدم في بنك الدم المركزي، وشهدت الحملة مشاركة واسعة من قبل موظّفي الشركة الذين حرصوا على تلبية المبادرة لإيمانهم بالقيم السامية المترتبة على التبرع بالدم بالإضافة إلى تعزيز روح العمل الجماعي للمساهمة في سلامة المجتمع، حيث وصل عدد المشاركين إلى أكثر من 100 موظف.

وتعليقا على المبادرة، صرح الدكتور بدر الزيد الطريجي قائلا: «دائما ما تسعى شركة ياكو للقيام بمبادرات التي تساهم في تطوير القطاع الصحي ككل. ومن الضروري أيضا العمل لخدمة المجتمع، ولذلك يشرفنا أن نتعاون مرة أخرى مع بنك الدم المركزي للمساهمة في الهدف النبيل بالتبرع بالدم وإنقاذ حياة شخص بأمس الحاجة لهذا التبرع. كما أننا نسعى من خلال تلك المبادرة لتأكيد التزامنا والتزام موظفينا بالسعي نحو تقديم الأفضل لمجتمعنا».

ومن ناحيتها، أشادت الدكتورة ريم الرضوان بالدور الذي تتخذه شركة ياكو بالمساهمة في نشر التوعية للتبرع بالدم. وقالت: «أود أن أتقدم بجزيل الشكر لشركة ياكو الطبية على تنظيم حملة التبرع بالدم بهدف مساعدة بنك الدم المركزي على توفير فرص أكثر لإسعاف المرضى والحرص على استقطاب أكبر عدد ممكن من المتبرعين مما يعكس إنسانيتهم ويلبي الحاجة الماسة لدى العديد من المرضى في الكويت».

وتأتي هذه المبادرة ضمن استراتيجية الشركة وإيمانها ببناء دور فعال للمساهمة في الحفاظ على سلامة المجتمع. كما ساهمت ياكو كأحد الرعاة لحملة بنك الدم المركزي (كن الأول في التبرع بالدم) التي أطلقت خلال شهر رمضان الماضي بالتزامن مع اليوم العالمي للمتبرعين. وكانت مساهمة الشركة خطوة أساسية ضمن إطار تعزيز دور ياكو تجاه المجتمع وتقديم العون لاستقطاب جيل المستقبل من الشباب والشابات لغرس روح المحبة والعطاء والتبرع بالدم بشكل مستمر.